بيان حول موقفنا إزاء القتل غير القانوني للطيور في لبنان

نعتقد أن القتل غير المسؤول وغير القانوني للطيور في لبنان يشكل أحد العوامل الرئيسية لتراجع أعداد الكثير من أنواع الطيور في لبنان.

تاريخياً، كان الناس يصطادون الحيوانات البرية لمجموعة متنوعة من الأسباب – الغذاء والرياضة – وفي الماضي، كانت هذه الأنشطة تجري على نطاق مستدام. ولكن ذلك يعد صحيحاً. فقتل الطيور في لبنان يمارس حالياً بشكل غير قانوني، بغض النظر عن الموسم، أو الوقت إن كان ليلاً أو نهاراً، أو المكان، ويتعرضون لجميع أنواع الطيور. إنها ظاهرة اجتماعية واقتصادية تتعلق بالرجولة وتنتقل عبر الأجيال. وهي تقوض كل جهود المحافظة على البيئة في البلاد. تفاقمت المشكلة مع منع الصيد الصادر في عام 1995 حيث نشأت مجموعة جديدة من الصيادين الشباب الذين لا يكنون أي احترام للطيور، ولمواطن عيشها، ..... وليس لديهم أي تدريب أو تعليم أو توعية حول المحافظة على البيئة، أو السلامة أو القضايا الأخلاقية. إنهم يطلقون النار على أي شيء يطير أمامهم ويتباهون بانتصاراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. وكانت نتيجة ذلك أيضاً تزايد عدد الإصابات والوفيات بين الصيادين والطيور، والسلوك السيئ، وعدم احترام الملكية الخاصة فضلاً عن إطلاق النار العشوائي على الطيور.

لا تؤثر النشاطات غير القانونية فقط على أعداد الطيور، بل أيضاً تضر مجتمعنا، والموارد الطبيعية. وتعاني جميع القطاعات البيئية والزراعية، والسياحية من تأثيراتها السلبية. وكذلك يتأثر الصيادون المسؤولون الشرعيون بهذه النشاطات غير القانونية. فعلى الرغم من الدور الذي يلعبه الصيادون في ضمان استدامة سبل العيش والمواطن الطبيعية، فهم يرون أن سمعتهم تتأثر سلباً بالقتل غير المسؤول وغير القانوني.

يقع لبنان على ثاني أهم مسار للطيور في العالم، كما يشكل موقعاً استراتيجياً للطيور المهاجرة. لكن لسوء الحظ، تنتشر مشاكل القتل غير القانوني للطيور في سائر أنحاء البلاد. أصبح الصيد غير القانوني شيئاً عادياً في المجتمع، وهواية رائجة جداً في لبنان. قدم المجلس العالمي لحماية الطيور (BirdLife) خلال معرض الطيور في العام 2015 تقريراً يستند إلى أول دراسة علمية شاملة تحدد مستوى القتل غير القانوني للطيور في 26 دولة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. أظهرت الدراسة التي كانت بقيادة منظمة بيردلايف انترناشونال **أن لبنان يحتل المرتبة الرابعة بين الدول من حيث عدد الطيور التي يتم اصطيادها بطريقة غير قانونية سنوياً**. يبلغ العدد الإجمالي للطيور التي تقتل بصورة غير قانونية في منطقة البحر الأبيض المتوسط 25 مليون طائر سنوياً. وتبلغ حصة لبنان 10.5٪. ونتيجة لذلك، فإن متوسط العدد المقدر للطيور التي تقتل بصورة غير قانونية في لبنان يبلغ حوالي 2,600,000 سنوياً. ويقدر متوسط عدد الطيور الفردية التي تقتل بصورة غير قانونية 248 طائراً في الكيلومتر المربع الواحد سنوياً. حالياً، هناك 291 نوعاً من الطيور الموجودة بانتظام في لبنان وتتعرض نسبة 100٪ من تلك الأنواع للقتل بصورة غير قانونية بأعداد كبيرة. ويقدر متوسط عدد الطيور الفردية التي تقتل بصورة غير قانونية، 44 طائر لكل 100 شخص. في الواقع، يُقدر أن هناك نحو 400 شخص يموتون سنوياً بسبب عدم خبرتهم. وتستخدم أساليب جديدة للقتل الجماعي للطيور في البلاد، مثل مسجلات الأغاني والشباك والأضواء الساطعة ليلاً لجذب الطيور إلى الفخاخ.

تأثير القتل غير القانوني للطيور:

- تراجع أنواع الطيور، من حيث العدد والتنوع.
- تراجع أعداد الأنواع المهددة بالانقراض، مما يساهم في انقراض أنواع الطيور.
- يشجع على القتل قتل باستخدام وسائل غير أخلاقية. وهو ليس مطاردة عادلة، في كثير من الأحيان.
- يؤدي إلى العنف والحوادث ضد البشر.
- إنه لا يتعلق بالمحافظة على البيئة أو السيطرة على أعداد الطيور. إنه يقتل أكبر عدد من الحيوانات بينما في الطبيعة تقتل الحيوانات المفترسة الحيوانات الأضعف والمريضة.

موقفنا هو تعزيز الصيد المسؤول من خلال:

أ) الأبحاث والرصد

- وضع بروتوكول لرصد القتل غير القانوني للطيور.
- رصد الأنواع المؤشرة في البقع السوداء للصيد غير القانوني.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية للأنواع المؤشرة كأداة لاتخاذ القرار.

ب) السياسات وتطبيق القانون

- الدعوة إلى تغيير السياسات
- الدعوة إلى تعزيز تطبيق القانون
- الدعوة إلى زيادة أسعار الخرطوش

ج) التعليم

- العمل على إدخال القتا غير القانوني في المناهج الدراسية
- تنفيذ نشاطات خارج المنهج الدراسي للأجيال الشابة حول الطيور والحياة البرية والصيد
- ورشات عمل في المدارس
- إقامة مخيمات صيفية تتعلق بالطبيعة والصيد
- زيارات مدرسية إلى المناطق البيئية الهامة.

د) حملات التوعية

- العمل مع الصيادين لتثقيف القواصين وتعليمهم
- العمل مع بلديات البلدات التي توجد فيها البقع السوداء
- وضع وتنفيذ حملات توعية وطنية عامة.

هـ) بناء القدرات

- رفع قدرات المسؤولين الحكوميين المعنيين.
- رفع قدرات عناصر وضباط الأمن.
- رفع قدرات السلطات المحلية.

و) إنشاء مناطق الصيد المسؤول بالتعاون مع البلديات

- وضع خطة رصد في مناطق الصيد المسؤول، لضمان استدامة أنواع الطرائد.
- وضع سلسلة من الإجراءات الاحترازية
- ضمان الإدارة السليمة وتطبيق قانون الصيد
- السماح بصيد الطرائد ضمن الحدود القانونية تحت إشراف المجتمع المحلي، الممثل بالسلطات المحلية (البلدية)
- العمل على تأمين التوازن ما بين الحياة البرية وحاجات البشر.

لقد وجدت جمعية حماية الطبيعة في لبنان SPNL حلاً مثالياً لتنفيذ قانون الصيد، ويتمثل هذا الحل في تحديد الصيد في أماكن عامة معينة في العديد من المناطق اللبنانية، المملوكة من قبل البلديات. يجب أن تكون هذه المناطق محددة بوضوح، ويحيط بها الحراس، من أجل ضمان دخول آمن والسيطرة على الصيادين، وضمان مغادرتهم مع العدد المسموح به من الطرائد المصطادة، وذلك، وفقًا للقانون، على نحو يسمح بمعاقبة المخالفين. إن إنشاء مناطق مخصصة للصيد المسؤول في لبنان هو محاولة لتحقيق التوازن بين احتياجات الحياة البرية والناس، وذلك باستخدام أفضل المعارف المتاحة، من أجل ضمان صيد آمن.